

٧ - الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

عرض عام

الانتخابات الرئاسية والتشريعية الوطنية التي أجريت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وأفاد بأن فترة الحملة الانتخابية شهدت توترات سياسية وطائفية متزايدة في بعض مناطق البلد، بما فيها كينشاسا. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغت تلك التوترات ذروتها بوقوع حوادث عنيفة أسفرت عن مقتل عدة أشخاص كونغوليين. وأعلن الممثل الخاص عن إجراء تحقيق شامل في جميع التقارير المتعلقة بال العنف الانتخابي، فضلا عن إصدار تقرير مفصل في المستقبل القريب. كما عدّد مختلف المشاكل اللوجستية التي نشأت أثناء الانتخابات وفي أعقابها مباشرة، وأكد الحاجة إلى تناول العملية الانتخابية في إطار استعراض شامل ومفتوح. وأضاف أن البعثة وفرت كل دعم ممكن للعملية الانتخابية بما يتفق مع ولايتها^(١٢٤).

وأعربت ممثلة جمهورية الكونغو الديمقراطية عن أسفها للآثار السلبية المترتبة على أعمال العنف المتصلة بالعملية الانتخابية على أمن الأفراد وممتلكاتهم، ولكنها قالت إن البلد مصمم بحزم على متابعة عملية العودة إلى الأوضاع الطبيعية والسلام. واقتبست من رئيس الدولة، جوزيف كابيلا كبانغي، القول بأنه للمرة الأولى في تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية، انتهت فترة ولاية رئيس الجمهورية دون أزمة مؤسسية، مع تمويل ٩٥ في المائة من التكاليف الانتخابية من الموارد الذاتية للجمهورية^(١٢٥).

وأعرب الممثل الخاص للأمين العام، في إحاطته المقدمة إلى المجلس في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، عن القلق إزاء التحديات المقبلة التي ستعترض ضمان نجاح إجراء انتخابات المقاطعات والانتخابات المحلية المقبلة. وتوقع أن إجراء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة استعراضا وتقديمها توصيات، إلى جانب توصيات الجمعية الوطنية، أمر سيكون ذا أهمية حاسمة في تقييم الجهات المانحة والمجلس وغيرها فيما يتعلق بالمشاركة في انتخابات المقاطعات والانتخابات المحلية المقبلة ودعمها. وأكد أن من الضروري أن تبذل الحكومة كل ما بوسعها لضمان الحرية اللازمة لمشاركة الجميع^(١٢٦). وقال ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة قد اعتمدت سلسلة من التدابير لاستعادة مصداقيتها، ونشرت في ٦ حزيران/يونيه الجدول

(١٢٤) S/PV.6712، الصفحات ٢-٤.

(١٢٥) المرجع نفسه، الصفحات ٧-٩.

(١٢٦) S/PV.6785، الصفحة ٦.

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ١٣ جلسة واعتمد أربعة قرارات وبيانين للرئيس بشأن الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولم تعقد أية مناقشات بشأن هذا البند، واقتصرت الدعوات الموجهة بموجب المادة ٣٧ على ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وتألّفت الجلسات أساسا من الإحاطات التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإحاطة واحدة قدمها الأمين العام، وإحاطة أخرى قدمتها البعثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى. وبعد النظر أولا في الانتخابات المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وجه المجلس اهتمامه نحو العنف في الجزء الشرقي من البلد، الذي كان وراء تعيين البعثة الخاصة لمنطقة البحيرات الكبرى، ونحو إنشاء لواء للتدخل في إطار البعثة. ونوقش إصلاح قطاع الأمن ونقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري، في ترابط وثيق بالأحداث الجارية في الجزء الشرقي من البلد.

وفي عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، قام المجلس بتجديد وتعديل ولاية البعثة مرتين، بموجب القرارين ٢٠٥٣ (٢٠١٢) و ٢٠٩٨ (٢٠١٣)^(١٢٧). وتم بموجب القرار ٢٠٧٨ (٢٠١٢) تجديد نظام الجزاءات وولاية فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) حتى شباط/فبراير ٢٠١٤^(١٢٨).

التطورات الحاصلة في الفترة بين العمليتين الانتخابيتين

في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، قدم الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس البعثة إحاطة إلى المجلس بشأن

(١٢٢) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، انظر الجزء العاشر، القسم الأول، "عمليات حفظ السلام".

(١٢٣) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن تدابير الجزاءات المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، انظر الجزء السابع، القسم الثالث، "تدابير لا تنطوي على استخدام القوة المسلحة وفقا للمادة ٤١ من الميثاق". وللإطلاع على مزيد من المعلومات عن اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية وولاية فريق الخبراء، انظر الجزء التاسع، القسم الأول - باء.

السلام ومكافحة الجماعات المسلحة من الأولويات القصوى لبلدها^(١٣٣).

وأبلغ الممثل الخاص للأمين العام المجلس، في إحاطته التي قدمها في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، عن التقدم الكبير المحرز بشأن مسألة التحديات الأمنية التي تشكلها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ولكنه أبلغ في نفس الوقت عن حدوث تمرد في صفوف القوات المسلحة النظامية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك ظهور حركة ٢٣ مارس، التي أطلقها أحد الجنود المتورطين في هذا التمرد. وأسفر القتال الدائر من أجل مواجهة هذا التهديد الجديد عن تشريد عدد كبير للمدنيين. وفي سياق تصاعد حالة عدم الاستقرار بوجه عام، قامت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والعديد من الجماعات الكونغولية بتصعيد نشاطها^(١٣٤). وأبلغ أيضا ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية عن وقوع التمرد، وأضاف أن هناك عناصر جندت ودربت ونشرت انطلاقا من رواندا قاتلوا في صفوف حركة ٢٣ مارس^(١٣٥).

تمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

مدد المجلس، بموجب القرار ٢٠٥٣ (٢٠١٢) المتخذ في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وأعاد التأكيد على أن حماية المدنيين تظل أولوية البعثة، وشدد على أهمية إصلاح قطاع الأمن. ورحب أيضا بالخطوات التي اتخذتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحقيق في أعمال العنف في سياق الانتخابات التي جرت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وقرر أن تقوم البعثة بدعم تنظيم انتخابات المقاطعات والانتخابات المحلية وإجرائها. وفي القرار ذاته، أدان المجلس التمرد وجميع أشكال الدعم الخارجي لجميع الجماعات المسلحة، وحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تواصل، بدعم من البعثة، إجراءاتها ضد الجماعات المسلحة وعلى إعادة إرساء النظام وتقديم الجناة إلى العدالة.

(١٣٣) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(١٣٤) S/PV.6785، الصفحتان ٢ و ٣.

(١٣٥) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

الزمني لانتخابات مجالس الأقاليم ومجلس الشيوخ وحكام المقاطعات على النحو التالي: تم تحديد تاريخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ موعدا لانتخابات مجالس الأقاليم، و ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣ لانتخابات مجلس الشيوخ، و ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣ لانتخابات حكام المقاطعات ونوابهم^(١٣٧).

وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أبلغ الممثل الخاص للأمين العام المجلس عن إنشاء لجنة خاصة بهدف السعي إلى التوصل إلى حلول توافقية ملائمة بين نواب الأغلبية والمعارضة، تمكن من المضي قدما في وضع التشريعات اللازمة لإصلاح اللجنة الانتخابية، بتوفير الدعم لها على نطاق واسع^(١٣٨). وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، قدم الممثل الخاص إفادة عن القرارات التي اتخذتها الجمعية الوطنية لتيسير إصلاح اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة^(١٣٩). وأخيرا، وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قال إنه على ما يبدو قد تم إحياء العملية الانتخابية، وأن المشاورات مع الشركاء وأصحاب المصلحة الوطنيين قد أدت إلى تقدم في توافق الآراء على خريطة الطريق والتسلسل اللاحق للانتخابات المختلفة^(١٣٠). وفي الجلسة نفسها، أخطرت المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا المجلس بأنها ستصدي في اتصالاتها مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لمسألة الإصلاح الانتخابي والجدول الزمني للانتخابات المحلية^(١٣١).

تردي الحالة الأمنية في الشرق وظهور حركة ٢٣ مارس

في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، أعرب الممثل الخاص للأمين العام عن قلقه إزاء تجمد نشاط حركة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بما في ذلك وقوع مجزرة راح ضحيتها حوالي ٥٤ مدنيا في مقاطعة كيفو الجنوبية. ويمثل النشاط المتزايد للجماعات المسلحة القائمة وظهور أخرى جديدة في شرق البلد تهديدا كبيرا للمدنيين والأمن العام^(١٣٢). وقالت ممثلة جمهورية الكونغو الديمقراطية إن بناء

(١٣٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

(١٣٨) S/PV.6868، الصفحة ٧.

(١٣٩) S/PV.6925، الصفحة ٧.

(١٣٠) S/PV.7046، الصفحة ٦.

(١٣١) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

(١٣٢) S/PV.6712، الصفحتان ٤ و ٥.

ميثاق الأمم المتحدة، وأشار أنه ينبغي للمجلس التحقق من جميع النتائج المترتبة على سلوك رواندا واتخاذ ما يلزم من خطوات لاستعادة السلام والأمن^(١٣٧). ودحض ممثل رواندا الاتهام، وقال إن رواندا عانت، لعدة مرات منذ استئناف القتال، من هجمات الصواريخ وقذائف الهاون التي انطلقت من جمهورية الكونغو الديمقراطية^(١٣٨).

وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أبلغ الممثل الخاص للأمين العام، في إحاطته المقدمة إلى المجلس، عن تدهور الحالة الأمنية بشكل خطير، فضلا عن الأزمة الإنسانية الواسعة النطاق. وأبلغ المجلس بأنه منذ احتلال حركة ٢٣ مارس لغوما، استهدفت مظاهرات عنيفة وعفوية كلا من رموز السلطة الكونغولية وموظفي الأمم المتحدة ومنشآتها. وعلاوة على ذلك، احتلت حركة ٢٣ مارس بشكل فعلي جزءا كبيرا من مقاطعة كيفو الشمالية، وشرعت في إنشاء بنية رسمية للإدارة أو الحكم. وورد العديد من التقارير التي أفادت عن حصول انتهاكات لحقوق الإنسان. وإزاء هذه الحالة، دعمت البعثة الإقليمية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الرامية لإنشاء قوة دولية محايدة لمواجهة حركة ٢٣ مارس وغيرها من الجماعات المسلحة، إلى جانب إنشاء آلية تحقق مشتركة موسعة^(١٣٩).

وفي القرار ٢٠٧٨ (٢٠١٢)، الذي اتخذ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، طالب المجلس حركة ٢٣ مارس وغيرها من الجماعات المسلحة بأن توقف فوراً جميع أشكال العنف، وكرر الإعراب عن قلقه إزاء الأنباء التي تشير إلى تقديم الدعم الخارجي إلى الحركة^(١٤٠). وقال ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، متحدثاً بعد اتخاذ القرار، إن التقرير النهائي لفريق الخبراء^(١٤١) أثبتت مواصلة حكومة رواندا انتهاك الحظر المفروض على الأسلحة من خلال

(١٣٧) S/PV.6866، الصفحات ٢-٤.

(١٣٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

(١٣٩) S/PV.6868، الصفحتان ٢ و ٣.

(١٤٠) قام المجلس أيضاً، بموجب القرار ٢٠٧٨ (٢٠١٢)، بتجديد تدابير الجزاءات، وهي التدابير المتعلقة بحظر توريد الأسلحة، والتدابير المتعلقة بالنقل، والتدابير المالية والمتعلقة بالسفر. وللإطلاع على مزيد من المعلومات عن تدابير الجزاءات فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، انظر الجزء السابع، القسم الثالث، "تدابير لا تنطوي على استخدام القوة المسلحة وفقاً للمادة ٤١ من الميثاق".

(١٤١) S/2012/843.

استمرار زعزعة الاستقرار وتعيين مبعوث خاص

أعرب المجلس، في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، عن قلقه البالغ إزاء الأزمة الأمنية والإنسانية المتفاقمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأدان حركة ٢٣ مارس وجميع الهجمات التي نفذتها على المدنيين وحفظه السلام التابعين للأمم المتحدة والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، فضلاً عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها، بما في ذلك عمليات الإعدام بإجراءات موجزة، وأعمال العنف الجنسي والجنساني، وتجنيد الأطفال واستخدامهم على نطاق واسع. وأدان المجلس أيضاً مساعي حركة ٢٣ مارس الرامية إلى إنشاء إدارة موازية وتقديم بلدان مجاورة للدعم إلى الحركة. ودعا المجلس الأمين العام إلى استكشاف آليات أخرى دبلوماسية رفيعة المستوى من أجل تعزيز الحوار بين الأطراف المعنية. ورحب بإنشاء آلية التحقق الموسعة المشتركة في ١٤ أيلول/سبتمبر بوصف ذلك نقطة انطلاق هامة لإعادة بناء الثقة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وأحاط علماً بمساعي التنسيق الجارية فيما بين المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل إيضاح أهداف وطرائق ووسائل نشر "قوة دولية محايدة" في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية من حيث علاقتها بالبعثة^(١٣٦).

وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، اتخذ المجلس القرار ٢٠٧٦ (٢٠١٢) الذي أعرب فيه عن قلقه العميق إزاء دخول حركة ٢٣ مارس إلى مدينة غوما في نفس ذلك اليوم. وكرر المجلس أيضاً مطالبته بوقف تقديم أي دعم خارجي إلى الحركة على الفور. وفيما يتعلق بدور البعثة في التصدي للتهديد الذي تشكله حركة ٢٣ مارس، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن الخيارات التي يمكن من خلالها إعادة نشر وحدات البعثة ومضاعفات القوة الإضافية، التي يمكن أن تحسن قدرة البعثة على حماية المدنيين والإبلاغ عن تدفقات الأسلحة عبر الحدود في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك خيارات إجراء حوار رفيع المستوى بين الأطراف المعنية، بما في ذلك خيار تعيين محتمل لمبعوث خاص.

وتحدث ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد التصويت، موجهاً اتهاماً لرواندا بدعم العمليات العسكرية لحركة ٢٣ مارس ضد غوما، بما يشكل بالتالي انتهاكاً خطيراً ومستمراً للمبادئ المكرسة في

(١٣٦) S/PRST/2012/22.

سيقوم بتعيين مبعوث خاص لدعم تنفيذ الإطار. ومن أجل زيادة دعم الأهداف السياسية الإطار، اقترح إنشاء لواء للتدخل داخل البعثة، يكون قادرا على أن ينفذ عمليات هجومية ضد كل الجماعات المسلحة التي تهدد السلام، وتحميد هذه الجماعات ونزع سلاحها^(١٤٦).

الولاية الجديدة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك إنشاء لواء للتدخل

قرر المجلس في قراره ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، مع الإعراب عن إدانته استمرار وجود حركة ٢٣ مارس في المنطقة المجاورة لغوما مباشرة ومحاولاتها الرامية إلى إنشاء إدارة موازية غير شرعية، أن يمدد ولاية البعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤، وأن تضم البعثة، بصفة استثنائية ودون أن يشكل ذلك سابقة، لواء تدخل يكون مقره في غوما ويتولى المسؤولية عن تحييد خطر الجماعات المسلحة ويكون هدفه الإسهام في الحد من تهديد الجماعات المسلحة لسلطة الدولة وأمن المدنيين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتمثل ولاية لواء التدخل المبينة في القرار في حماية المدنيين، وتحييد خطر الجماعات المسلحة، ورصد تنفيذ حظر توريد الأسلحة، وتقديم الدعم إلى العمليات القضائية الوطنية والدولية. ودعا المجلس أيضا المبعوث الخاصة لمنطقة البحيرات الكبرى المعينة مؤخرا إلى قيادة تنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية المعقودة بموجب إطار السلام والأمن والتعاون وتنسيقه وتقييمه.

وتناولت عدة وفود الكلمة بعد اتخاذ القرار فشددت على ضرورة أن تظل حماية المدنيين في صميم ولاية البعثة^(١٤٧). وأكدت أيضا الطبيعة الاستثنائية التي لا تشكل سابقة لإنشاء لواء التدخل^(١٤٨). وحذر بعض المتكلمين من أن حياذ ونزاهة الأمم المتحدة يجب ألا تتأثر بطابع اللواء^(١٤٩).

تقديم مساعدة عسكرية مباشرة إلى حركة ٢٣ مارس^(١٤٢). وذكر ممثل رواندا أن هذه الاتهامات كاذبة، وأن بلده تثق في آلية التحقق المشتركة التي أنشأها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والتي خلصت إلى أنه في تلك المرحلة لا توجد أدلة على أن رواندا قدمت أي دعم عسكري أو لوجستي إلى حركة ٢٣ مارس^(١٤٣).

وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، قدم الممثل الخاص للأمين العام إحاطة إلى المجلس بشأن استمرار تدهور الحالة الأمنية في الجزء الشرقي من البلد. وفي الوقت الذي انسحبت فيه حركة ٢٣ مارس من عاصمة مقاطعة غوما، حافظت الحركة على مواقع عسكرية مهمة على أبواب مدينة غوما، وواصلت توطيد الهياكل الإدارية الخاصة بها في الجزء الذي تحتله من كيفو الشمالية. ووردت تقارير عن وقوع أعمال العنف على نطاق واسع والاستمرار في تجنيد المقاتلين الجدد، بما في ذلك باستخدام القوة، وتجنيد القاصرين على نطاق واسع. كما أبلغ الممثل الخاص عن زيادة عامة في نشاط الميليشيات الكونغولية في شتى أنحاء المقاطعة. وأضاف أن البعثة قد سعت إلى التصدي لتلك التهديدات باستخدام جميع الموارد المتاحة. ولزيادة تحسين قدرات البعثة، سيتم نشر طائرات بدون طيار في أقرب وقت ممكن. وفيما يتعلق باقتراح إضافة قوة عسكرية أو لواء في إطار البعثة تسند له سلطة إنفاذ السلام تتجاوز ولاية الأمم المتحدة التقليدية لحفظ السلام، أعرب عن اقتناعه بأن القدرة على إنفاذ السلام في الميدان هي عنصر ضروري لتحقيق سلام دائم^(١٤٤). واتفق ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية قائلا إن نشر قوة تدخل يهدف إلى تلبية حاجة أمنية حقيقية وعاجلة في الجزء الشرقي من بلده. ولذلك، حث المجلس على النظر بأسرع ما يمكن في اتخاذ قرار بتغيير ولاية البعثة^(١٤٥).

وفي ٥ آذار/مارس ٢٠١٣، قدم الأمين العام تقريرا إلى المجلس عن توقيع ١١ بلدا من بلدان المنطقة وأربعة مشاركين في ضمان إحلال السلام، في أديس أبابا في ٢٤ شباط/فبراير، إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي يهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للعنف في المنطقة. وأعلن أنه

(١٤٦) S/PV.6928، الصفحتان ٢ و ٣.

(١٤٧) S/PV.6943، الصفحة ٥ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٧ (الأرجنتين، لكسمبرغ)؛ والصفحة ١٠ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١١ (فرنسا).

(١٤٨) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٨ (باكستان)؛ والصفحة ٩ (الصين)؛ والصفحة ١٣ (جمهورية الكونغو الديمقراطية).

(١٤٩) المرجع نفسه، الصفحة ٣ (رواندا)؛ والصفحة ٤ (غواتيمالا)؛ والصفحة ٦ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٨ (باكستان)؛ والصفحة ٩ (الصين).

(١٤٢) S/PV.6873، الصفحة ٣.

(١٤٣) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٨.

(١٤٤) S/PV.6925، الصفحات ٢-٥.

(١٤٥) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى عن الصعوبات التي تواجه المحادثات من أجل التوصل إلى اتفاق على بعض القضايا الخلافية والصعبة، ألا وهي، العفو عن مقاتلي حركة ٢٣ مارس ونزع سلاحهم وإدماجهم. كما قدمت لحة عامة عن تنفيذ الإطار على الصعيد الوطني والإقليمي^(١٥٢).

وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً رحب فيه بإعلان حركة ٢٣ مارس وضع حد لتمرداتها، وبقبول حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لهذا الإعلان ووقف الأعمال القتالية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ مارس. ودعا المجلس إلى التعجيل بإبرام وتنفيذ اتفاق نهائي وشامل ومتفق عليه يتماشى مع محادثات كمبالا وينص على نزع سلاح مقاتلي حركة ٢٣ مارس وتسريحهم ومساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. وشدد المجلس أيضاً على أهمية توحيد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجميع الجماعات المسلحة، بما فيها تحالف القوى الديمقراطية وجيش الرب للمقاومة، ومختلف جماعات الماي ماي^(١٥٣).

إصلاح قطاع الأمن

قال الممثل الخاص للأمين العام، في إحاطته الإعلامية أمام المجلس في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، إن إصلاح القطاع العسكري وتعزيزه يشكّلان عنصرين أساسيين في إرساء الأمن الدائم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية^(١٥٤). وذكرت ممثلة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن الإصلاحات التي بدأت العام الماضي في قطاع الأمن ستستمر، لتدريب قوة شرطة وجيش قادرين تماماً على ضمان الأمن في جميع أنحاء الإقليم الوطني وعلى تهيئة الظروف المناسبة للعودة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية^(١٥٥).

وشدد المجلس، في قراره ٢٠٥٣ (٢٠١٢) المتخذ في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢، على أهمية إصلاح قطاع الأمن في تحقيق أهداف البعثة، وحث، لذلك، حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تقوم، بدعم من البعثة، بوضع رؤية واستراتيجية وطنيتين شاملتين لقطاعي الأمن والعدل. وفي القرار ٢٠٧٦ (٢٠١٢) المتخذ

(١٥٢) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١٢.

(١٥٣) S/PRST/2013/17.

(١٥٤) S/PV.6172، الصفحتان ٥ و ٦.

(١٥٥) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، وإنهاء تمرد حركة ٢٣ مارس

في ٦ أيار/مايو ٢٠١٣، قدمت المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى المعينة مؤخراً إحاطة إلى المجلس عن زيارتها الأخيرة إلى عدة بلدان في المنطقة، حيث ناقشت مع الزعماء الالتزامات التي قطعها كل بلد بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وذكرت أن الرئيس كابيلا قد أبلغها بأن حكومته تعمل على وضع خطة عمل لتنفيذ التزامات جمهورية الكونغو الديمقراطية بموجب الإطار، وأضافت أنها قد شددت على أهمية شمولية هذه الآلية الوطنية، التي ينبغي أن تشمل ممثلي المجتمع المدني وتكون لديها الخبرة اللازمة للقيام بدور رقابي فعال. وأضافت أنه بينما كانت الأغلبية الساحقة من الكونغوليين الذين تحدثت إليهم متحمسين لنشر اللواء، أكدت أن لواء التدخل، وإن كان يشكل أداة هامة، ينبغي أن ينظر إليه بوصفه أحد عناصر عملية سياسية أكبر بكثير ترمي إلى إيجاد حل شامل للأزمة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية^(١٥٠).

وقدم الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في إحاطته الإعلامية التي قدمها إلى المجلس في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ عبر التداول عن بعد بالفيديو من كمبالا، إفادة عن محادثات السلام الجارية هناك، التي عقدت بهدف إبرام اتفاق شامل بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ مارس لإنهاء التمرد، وتفكيك الحركة والسماح بتحويلها إلى حركة سياسية ضمن حدود دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوانينها. وأضاف قائلاً أنه بصرف النظر عن التقدم في كامبالا، تبقى الحالة في الميدان مصدراً للقلق، حيث لوحظت في الأيام الأخيرة حشود عسكرية كبيرة على جانبي خط الجبهة. وفي الوقت نفسه، أطلقت حركة ٢٣ مارس النار مرتين على طائرات عمودية بدون سلاح تابعة للأمم المتحدة، وعززت مواقعها الهجومية مهددة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وأضاف أن حركة ٢٣ مارس ليست الشاغل الوحيد، وأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وتحالف القوى الديمقراطية، والعديد من جماعات الماي الماي ترهب السكان ولا تزال تمثل تهديداً للمدنيين ولسلطة الدولة^(١٥١). وفي الجلسة نفسها، تحدثت المبعوثة

(١٥٠) S/PV.6960، الصفحتان ٣ و ٤.

(١٥١) S/PV.7046، الصفحات ٣-٥.

قطاع الأمن، وخاصة فيما يتعلق بالجيش والشرطة. وشدد المتكلمون، لدى تحدثهم بعد التصويت، على أهمية إصلاح قطاع الأمن^(١٦٠).

وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أفاد الممثل الخاص للأمين العام عن اجتماع عُقد في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، اتفق فيه الشركاء الدوليون على تنسيق مبادراتهم بشأن إصلاح القطاع الأمني من خلال فريق عامل موسع معني بتنسيق إصلاح القطاع الأمني، سيترأسه وزير الدفاع الكونغولي وتقدم البعثة الدعم له^(١٦١).

نقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري

طلب المجلس، في قراره ٢٠٥٣ (٢٠١٢) المتخذ في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢، إلى البعثة أن تواصل نقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري في المقاطعات غير المتضررة من النزاع. وطلب إلى الأمين العام، في القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، إعداد تقرير عن التقسيم الحالي للعمل بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري فيما يخص المهام المشتركة بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع وضع خريطة طريق لنقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري أو إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في المقاطعات غير المتضررة من النزاع. ورحب ممثل المملكة المتحدة بذلك القرار وأعرب عن اعتقاده بأنه سيؤدي دورا هاما في تمهيد السبيل لمضي منظومة الأمم المتحدة قدما بغية التعاون على بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية^(١٦٢).

وقال الممثل الخاص للأمين العام، في إحاطته التي قدمها إلى المجلس في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، إن البعثة ستقلص وجودها في المناطق غير المتأثرة بالنزاع المسلح واقترح إعطاء وزن أكبر للفريق القطري^(١٦٣).

(١٦٠) S/PV.6943، الصفحة ٧ (لكسمبرغ)؛ والصفحة ١٠ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١١ (الاتحاد الروسي).

(١٦١) S/PV.7046، الصفحة ٦.

(١٦٢) S/PV.6943، الصفحة ٦.

(١٦٣) S/PV.7046، الصفحة ٧.

في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، والقرار ٢٠٧٨ (٢٠١٢) المتخذ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، حث المجلس حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على زيادة الجهود الرامية إلى إصلاح القطاعات الأمنية.

وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أعرب الممثل الخاص للأمين العام، أثناء إحاطته المقدمة إلى المجلس، عن ثقته في وجود اعتراف على نطاق واسع بين السلطات الكونغولية بالحاجة إلى برنامج كامل وشامل وقوي للإصلاح العسكري، على أن يتصدى للمجالات والاحتياجات المتعددة^(١٥٦).

وقال الممثل الخاص للأمين العام، في إحاطته المقدمة إلى المجلس في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، إنه من الأهمية بمكان وضع استراتيجية شاملة بشأن إصلاح قطاع الأمن توفر الموارد والمشاركات والخبرة اللازمة من جميع الأطراف تحت الإشراف العام لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية^(١٥٧). وفي الجلسة نفسها، قال ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إنه تم بالفعل اعتماد التشريعات اللازمة بشأن إعادة تنظيم القوات المسلحة، وتنظيم وتشغيل الشرطة الوطنية، والقانون العسكري للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية^(١٥٨). وفي ٥ آذار/مارس ٢٠١٣، قال إن بلده قد جددت التزامها، في إطار السلام والأمن والتعاون، بمواصلة وتعميق إصلاح قطاع الأمن، ولا سيما فيما يتعلق بالجيش والشرطة^(١٥٩).

وقرر المجلس، في القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، أن مدة وجود لواء التدخل ستوقف على تنفيذ خريطة طريق لإصلاح قطاع الأمن من أجل إنشاء "قوة رد سريع" كونغولية قادرة على تسلم المسؤولية عن تحقيق هدف لواء التدخل. وفي القرار نفسه، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريرا كل ثلاثة أشهر عن تنفيذ التزامات جمهورية الكونغو الديمقراطية بموجب الإطار، التي تشمل مواصلة وتعميق إصلاح

(١٥٦) S/PV.6868، الصفحة ٦.

(١٥٧) S/PV.6925، الصفحة ٧.

(١٥٨) S/PV.6928، الصفحة ٥.

(١٥٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

الجلسات: الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

مجلس الجمعية وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.6712 ٧ شباط/فبراير ٢٠١٢	تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2012/65)		جمهورية الكونغو الديمقراطية	الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية	جميع المدعويين
S/PV.6785 ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢	تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2012/355)		جمهورية الكونغو الديمقراطية	الممثل الخاص للأمين العام	جميع المدعويين
S/PV.6792 ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢	تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2012/355)	مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2012/485)			القرار ٢٠٥٣ (٢٠١٢) ١٥-٠-٠١
S/PV.6850 ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢					S/PRST/2012/22
S/PV.6866 ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣		مشروع قرار مقدم من ألمانيا، البرتغال، توغو، جنوب أفريقيا، فرنسا، كولومبيا، المغرب، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة (S/2012/858)	جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا		القرار ٢٠٧٦ (٢٠١٢) ١٥-٠-٠١
S/PV.6868 ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢	تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2012/838)			الممثل الخاص للأمين العام	الممثل الخاص للأمين العام
S/PV.6873 ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢	رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2012/843)	مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2012/884)	جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا		القرار ٢٠٧٨ (٢٠١٢) ١٥-٠-٠١
S/PV.6925 ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2013/96)		جمهورية الكونغو الديمقراطية	الممثل الخاص للأمين العام	جميع المدعويين

مجلس الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.6928 ٥ آذار/مارس ٢٠١٣	التقرير الخاص للأمين العام عن جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى (S/2013/199)		جمهورية الكونغو الديمقراطية	الأمين العام، وجمهورية الكونغو الديمقراطية	
S/PV.6943 ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣	التقرير الخاص للأمين العام عن جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى (S/2013/199)	مشروع قرار مقدم من توغو، فرنسا، الولايات المتحدة (S/2013/195)	جمهورية الكونغو الديمقراطية (وزير الخارجية والتعاون الدولي والفرانكوفونية)	١١ من أعضاء المجلس ^(١) وجمهورية الكونغو الديمقراطية	القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) ١٥-٠٠
S/PV.6960 ٦ أيار/مايو ٢٠١٣			المبعوثة الخاصة للأمين العام للبحيرات الكبرى	المبعوثة الخاصة للأمين العام للبحيرات الكبرى	
S/PV.7046 ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2013/569)، وتقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2013/581)		الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمبعوثة الخاصة للأمين العام للبحيرات الكبرى	جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجميع المدعويين بموجب المادة ٣٩	
S/PV.7058 ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣					S/PRST/2013/17

(أ) الاتحاد الروسي، الأرجنتين، باكستان، رواندا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، لكسمبرغ، المغرب، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

٨ - الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

عرض عام

وتضمنت اتفاقات ليرفيل، التي وقعت في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، اتفاقاً لوقف إطلاق النار وحددت طرائق الانتقال السياسي. ومدد المجلس ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى مرة واحدة لمدة ١٢ شهراً، ثم عززها لتمكين البعثة من دعم تنفيذ العملية الانتقالية. وأذن المجلس بنشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفرض حظراً على الأسلحة، وأعرب عن اعتزاه النظر في اتخاذ تدابير إضافية محددة المهدف ضد الأفراد الذين يعملون على تقويض الأمن والسلام.

خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، عقد مجلس الأمن ثمانين جلسات واتخذ ثلاثة قرارات فيما يتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. واستمع إلى عدة إحاطات قدمها الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلاً عن المسؤولين الآخرين من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وواصل المجلس النظر في هذا البند، ولا سيما في عام ٢٠١٣ بعد استئناف النزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى.